

الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي بين دور الدولة والدور البنوي للمنظمات غير الحكومية في اليمن

د. أحمد القصير

مدخل

اكتسبت المنظمات غير الحكومية ومن بينها منظمات المرأة مكانة أكبر في العقود الأخيرة. ويتوقف تأديتها لدورها البنوي في مجال التنمية عامة والتمكين بوجه خاص على توفر توجهات مواتية من جانب الدولة. ومن بين تلك التوجهات قيام الدولة بإصدار تشريعات جديدة وتعديل بعض القوانين السارية على نحو يساعد على مشاركة المنظمات غير الحكومية على تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي واتباع سياسات التمكين. وينبغي أن تسعى عملية مراجعة القوانين السائدة إلى إزالة، على سبيل المثال، التناقض والتباين القائم بين الواقع اليمني والمواثيق الدولية المعنية التي قامت اليمن بالتوقيع عليها. ومن المهم توضيح أن مفهوم تمكين المرأة مستمد من كتابات نساء العالم الثالث بشكل أساسي وإن كانت له صلة ضئيلة ببحوث المؤتمر العالمي الأول للمرأة.

تطورات جديدة في العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية

أدت عدة تطورات على كل من المستويين الوطني والدولي إلى وجود علاقات جديدة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وإلى توزيع الأدوار بين الطرفين. ويمكن في هذا الصدد أن نرصد التطورات الثلاث التالية.

التنمية من أسفل

برز على المستوى الدولي منذ سبعينات القرن العشرين مفهوم التنمية من أسفل على حساب التنمية من أعلى. وكان "نادي روما" من الجهات التي روجت لهذا المفهوم بعد إعلانه بيان "حدود النمو" عام 1972. ويسعى التوجه نحو التنمية من أسفل إلى إشراك أعداد كبيرة من الناس في عملية التنمية عن طريق المنظمات غير الحكومية. وأصبحت تلك المنظمات مدعوة إلى للمشاركة في تخطيط عملية التنمية وتنفيذ مشروعاتها. وعلاوة على ذلك فإن هذا التوجه ينحو نحو التنمية من خلال المشروعات الصغيرة وليس المشروعات الضخمة. وعلى أية حال فإن التنمية من أسفل أدت إلى زيادة أهمية المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية.

تأثيرات سياسات التكيف الهيكلي

أفضت سياسات التكيف الهيكلي التي تضمنت الخصخصة وإلغاء الدعم على المستوى الوطني في عدة بلاد ومن بينها اليمن إلى تقليص دور الحكومة في مجال توفير الخدمات. وهو ما أدى إلى إلقاء أعباء جديدة على المنظمات غير الحكومية وأصبحت مطالبة بمهام إضافية.

شبكة المؤسسات الحكومية الخاصة بالمرأة

شهدت السنوات الأخيرة توسعا في شبكة المؤسسات الحكومية المعنية بالمرأة. وترتبط هذه العملية بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر المرأة العالمي في بكين عام 1995. كما ترتبط بعملية التنسيق مع المؤسسات والدول المانحة. وقد تأسس في اليمن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، واللجنة الوطنية للمرأة، وعدة إدارات للمرأة في بعض الأجهزة الحكومية.

الدور البنوي وأهميته

يرتبط الدور البنوي للمنظمات غير الحكومية بتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي على نحو يؤدي

إلى إحداث تغييرات جوهرية بين الجماعات المستفيدة وفي المجتمع بأسره. وهي تغييرات أبعد من تحقيق الدور الوظيفي للمنظمات والذي يتعلق بتوفير الاحتياجات العملية المباشرة. ولا تزال المنظمات غير الحكومية البنوية بعيدة بدرجة أو أخرى عن القيام بدورها البنوي. إن هذا الدور البنوي يكاد يغيب عن تلك المنظمات. ويعود ذلك إلى أن معظم تلك المنظمات ليست لديها تصورات واضحة عن دورها البنوي. كما أن فكرتها محدودة عن منظور النوع الاجتماعي وعن الاحتياجات الاستراتيجية. ويقتضي ذلك أن يتم التوسع في مجال بناء قدرات تلك المنظمات وتزويدها بالخبرات عن طريق التدريب خاصة في مجال النوع الاجتماعي. وعلاوة على ذلك هناك احتياج إلى أن تقوم الحكومة والمنظمات غير الحكومية بجهود في عدة مجالات مؤثرة. ومن بينها مراجعة بعض القوانين التي تكمن في خلفيتها ثقافة تمييزية. كما أن هناك حاجة إلى زيادة انتشار الثقافة المتعلقة بالمساواة والنوع الاجتماعي بين القيادات والكوادر النسائية بالدرجة الأولى.